بأقلامهم

بقلم
كمال ذبيان*

هوّية لبنان بخروج طوائفه من "محميات الدول"

يتخبط لبنان منذ تكوينه قبل مئة عام في ازمات سياسية داخلية ادت به الى فتن طائفية، واقتتال اهلي، وحروب عسكرية، كانت تنتهي الى تسويات بين المكونات اللبنانية، كما في عام 1943، وهو العام الذي اعلن فيه الإستقلال، الذي قام على صيغة سُميت "العيش المشترك" بين قطب مسيحي ماروني هو الرئيس بشارة الخوري وقطب مسلم سنّي هو الرئيس رياض الصلح. اذ قضت بأن يتخلى المسيحيون عن التوجه نحو الغرب كحاضن للمسيحيين في الشرق، وهي ثقافة متولّدة من "الحروب الصليبية"، او "الفرنجة"، وكانت في اهدافها استعمارية مغلّفة بالدين، وان يتراجع المسلمون لاسيما السنّة منهم عن انضمام لبنان الى محيطه القومي، في سوريا الطبيعية التي انعقد مؤتمر سوري لها يطالب بوحدة كياناتها في سوريا ولبنان وفلسطين، او ما يعرف ببلاد الشام، وكان من ضمن المطالبين بها رواد نهضة من طوائف عدة لاسيما مسيحيين.

هذا الخلاف اللبناني على هوية الكيان لم يحسم بعد لجهة الانتماء والولاء، وان كُتب على الورق بأن لبنان وطن نهائي لكل ابنائه وينتمي الى محيطه العربي، وهو احد بنود الدستور، فعاد السؤال حول الهوية يتقدّم: في اي محور او موقع او جغرافيا، سيكون لبنان؟ وهذا اساسه، ان طوائف لبنان ومذاهبه، اعتادت ان تكون من ضمن محميات الدول، وهذا ما حصل في زمن السلطنة العثمانية، وما سمّي بـ"حكم القناصل". اذ تعهّدت دول سبع ان تحمي كل منها طائفة ومذهبا.

فالهوية الوطنية لا تكون لطائفة او مذهب، بل لارض، وان هذه الاشكالية لم تُحل في لبنان، بالرغم من محاولات سياسيين الايحاء بأن الانتماء الوطني الى لبنان قد اصبح نهائيا، لكنه لا يتحقق الا بفك طوائف لبنان ارتباطها بمشاريع خارجية على اساس ديني، فيتطلع المسيحي الى الغرب على انه هو وجهه ويريده للبنان، وينظر المسلم السنّي الى الوحدة العربية على انها اسلامية لأن مَن يدعو الى "القومية العربية" يرسيها على اللغة والدين، لذلك لم تتحقق، كما ان في الطائفة الشيعية، ومع انتصار "الثورة الاسلامية" في ايران، رأى فيها اطراف حضنه وعمقه الاستراتيجي، وهو ما خلق اشكالية انتماء، فنظر اليه البعض على انه خروج عن الهوية العربية، والارتباط بـ "الفارسية" كمشروع امبراطوري توسعي، وهو ما يبرز ايضا عند "جماعات اسلامية" منتمية الى "الاخوان المسلمين" التي ترى في اعادة احياء "العثمانية الجديدة" على يد "حزب العدالة والتنمية" برئاسة رجب طيب اردوغان، استعادة للخلافة الاسلامية، ويوجد في لبنان مؤيدون لهذا التوجه.

ازمة الهوية في لبنان تعيد بعث فكرة "لبنان الصغير"، او متصرفية جبل لبنان، واستعادة لغة "الفيديرالية" بـ"ادارات ذاتية"، حاول دعاة التقسيم فرضها في اثناء الحرب الاهلية من خلال "كانتونات". لكن هذا المشروع سقط، ووضع بند في الدستور رفض التقسيم والتوطين، والمقصود به فرض بقاء الفلسطينيين في لبنان ومنع حق عودتهم الى بلادهم.

النقاش او الصراع بدأ يدور حول الهوية، بمعنى ان يكون لبنان مع الغرب وتحديدا الاميركي، او مع الشرق والمقصود به الصيني، وهذا خيار سياسي، يمكن ان يتبدّل بتبدّل النظام السياسي، انما الارض تبقى، ولها هوية واحدة وهي لبنان. اما النظام فهو خيار اللبنانيين بتكوين سلطتهم بعيدا من الطائفية.

---

* صحافي

ضيف العدد

بقلم
إيلي مراد*

تفاعلات بين عجز القطاع العام والملاءة المصرفيّة وسعر الصرف

واجه لبنان ازمات كثيرة في تاريخه. مر في حروب عدة، واختبر الافلاس المصرفي (بنك انترا)، وعانى من انهيار سعر صرف الليرة وموجات التضخم المتفلت، ومن تراكم العجوزات المالية والمديونية المرتفعة. تستمر الازمات حتى يومنا هذا، ازمة اقتصادية واجتماعية خانقة، وشركات تغلق ابوابها، وفرص عمل تذوب، والفقر يخرج عن السيطرة.

عجز القطاع العام والديون السيادية اثقل على الاقتصاد لسنوات عدة. فقد استحوذ تمويلهما على الموارد المصرفية، ما ادى الى اضعاف النشاط والاستثمار.

رفع البنك المركزي سعر الفائدة للمودعين لتمويل مشكلة الديون المتصاعدة للحكومة، والسحب بالدولار للمساعدة في الحفاظ على ربط الليرة اللبنانية بالعملة الاميركية. انخرط مصرف لبنان مع المصارف في هندسات مالية هدفت الى تعزيز قاعدة رأس المال لديها، وكان لبنان واحدا من البلدان القليلة جدا التي تقدم للمستثمرين معدلات عائد جذابة للغاية. هذا ما جعل هذه الدولة الصغيرة في الشرق الاوسط نقطة جذب للمستثمرين الاثرياء من جميع انحاء العالم.

مع مرور الوقت، ادى سوء الادارة العامة الى استنزاف الموارد المالية، فسيطر على السياسة النقدية عجز مالي وتسارع في الدين. والاخطر، هو حجم الاستدانة بالعملات الاجنبية. فاستمرار النزف المالي وعجز ميزان المدفوعات، اديا الى عدم قدرة الدولة اللبنانية اليوم على سداد سنداتها (لاسيما لحاملي سندات الاوروبوند). فتم تعزيز الاستراتيجيات والخطط المالية على المصارف بشكل اكبر ووضع القيود من خلال الوساطة المتزايدة لمصرف لبنان.

بالاضافة الى الثقل الكبير للدين العام، اصبحت المصارف تواجه صعوبات جدية، منها عبء صافي العقارات للتصفية، وضع مؤونات في مقابل القروض المتعثرة، انخفاض احتياطي النقد الاجنبي، ضعف القدرة التنافسية، عدم قدرة جذب المزيد من رأس المال غير المقيم... ما ادى الى وضع قيود مصرفية قاسية على العملة الاجنبية (منها عدم قدرة المصارف على صرف الدولار الاميركي في مقابل الليرة، تجميد الدولار الاميركي لفترات طويلة الامد اذا تم صرفها في مقابل الليرة اللبنانية، فرض قيود قاسية على عمليات السحب بالدولار الاميركي، بما فيها تلك التي يتلقاها اصحابها من الخارج، بالاضافة الى اندلاع الثورة والاقفال التام للمصارف. جميع هذه الاسباب ادت الى زيادة الطلب على الدولار الاميركي، مما ادى بدوره الى ارتفاع سعر الصرف الموازي. فعلى السلطات المصرفية مستقبلا النظر في تخفيف هذه القيود، وينبغي ان يكون تعديل سعر الصرف متناسقا مع الاهداف المنشودة لخفض العجز وتعزيز القدرة التنافسية الخارجية.

من الواضح ان هناك حاجة الى خطة شاملة لتحقيق الاستقرار المالي، وان طرق المعالجة يجب ان تمر على ما اعتقد بالمراحل التالية:

- تحديد اهداف اصلاحية وتبني طرق تنفيذ ذات صدقية، وان تسفر عن نتائج ملموسة في وقت مبكر لتوليد دائرة فعالة من الثقة.
- تعزيز القطاع المصرفي، فالاقتصاد يحتاج الى مصارف سليمة ومليئة، والسيولة المصرفية مقلقة. التحديات التي يمر بها البنك المركزي كبيرة. ومن المهم الافصاح اكثر في شأن السياسات المتبعة من اجل تخفيف القلق الشعبي. وعليه ان يخطو بحذر في شأن مسائل الديون الخارجية لتجنب التعقيدات غير المقصودة مستقبليا مع الدائنين.
- تقييم سعر الصرف على الاساسيات الاقتصادية، وليس على التحولات في سعر السوق الموازي والمقرون بالمضاربة.
- اصلاح التفاعلات بين عجز القطاع العام والملاءة المصرفية وسعر الصرف بمهارة واستراتيجيا عالية لتحقيق الاستقرار والازدهار.

لذا من الضروري توحيد وجهات النظر واستبعاد الخصومات السياسية ودعوة اصحاب الاختصاص المخضرمين من اجل تحقيق هبوط آمن للبنان.

---

* مصرفي